مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021) ص 12 - 32

التمويل الخارجي المشروط سياسيا و أثره على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو 1993

Politically Conditional External Funding and its Impact on Palestinian NGOs After the 1993 Oslo Agreement

نضال ماجد أبو عيشة

جامعة القدس المفتوحة، (فلسطين)، nisheh@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2020/09/28 تاريخ قبول النشر: 2020/11/26 تاريخ النشر: 2021/06/07

الملخص:

تهدف الدراسة بشكل رئيس لتحليل أثر التمويل الخارجي المشروط سياسياً على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو 1993م، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. وتتبعت الدراسة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والتمويل الخارجي الغربي وشروطه، وموقف المنظمات غير الحكومية من التمويل المشروط وأثره عليها، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ التمويل الخارجي المشروط سياسياً له أجندات خاصة استجابت له المنظمات غير الحكومية المتساوقة مع الشروط السياسية للممولين، أكثر من تلبيتها لاحتياجات وأولويات تنمية المجتمع الفلسطيني، مما أثر على طبيعتها ودورها ومهامها ومجالات عملها.

الكلمات مفتاحية: المنظمات غير الحكومية؛ المجتمع المدني؛ التمويل الخارجي؛ شروط التمويل؛ الممولون.

Abstract:

The study mainly aims to analyze the impact of politically conditional external funding on Palestinian NGOs after the 1993 Oslo Agreement. The study relied on the descriptive, analytical and historical method. The study tracked Palestinian NGOs and Western external financing and its conditions, and the NGOs' position on conditional funding and its impact on them.

The study concluded that politically conditional external funding has special agendas, to which NGOs that are consistent with the political conditions of the funders have responded more than they meet the needs and priorities of the development of Palestinian society, which has affected its nature, role, tasks and fields of work.

Keywords: Non-Governmental Organizations; Civil Society; External Financing; Financing Conditions; Funders.

1. مقدمة:

يعتبر التكامل بين أداء الحكومة والمنظمات غير الحكومية ضرورة حتمية، في ظل قيام المنظمات غير الحكومية بالدور التنموي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتهدف المنظمات غير الحكومية لإحداث تحول إيجابي في المجتمع، وتتعدد مصادر تمويلها سواء من الأفراد والحكومات والوكالات أو ذاتياً[1].

تدهورت الصورة الإيجابية، حينما أظهرت العديد من الدراسات أن المنظمات غير الحكومية الممولة من الجهات المانحة م تكن قادرة على تلبية هذه التوقعات. علاوة على ذلك، ربطوا هذا الفشل بطبيعة نظام المساعدة، إذ لا تعبّر المنظمات غير الحكومية بالضرورة عن احتياجات المجتمع وقيمه وأولوياته في الدول النامية، ولكن في كثير من الأحيان تعكس الاحتياجات والقيم والبرامج التي تم التعبير عنها في مؤتمرات المانحين[2]. ويجادل البعض بأن التمويل الخارجي يعرّض استقلال المنظمات للخطر، إذ يعتبر غير محايد؛ كونه يمتد إلى محاولة للسيطرة على سلوكها[3]، وأسهم بإضعاف المجتمع المدني، وشجع ظهور منظمات تفتقر للقاعدة الشعبية وغير ممثلة للقطاعات التي يعملون لصالحها. وأنشئ العديد منها كأولويات البقاء للطبقة المتوسطة المهنية[4].

تشير نظرية ما بعد التطوير في معالجة أسئلة السلطة داخل نظام المساعدة الدولية، فوفقا لإسكوبار (Escobar)، فإن مصطلح "التنمية" هو استمرار للخطاب الاستعماري الذي يميز بين عالم متطور حديث وآخر متخلف غير متطور. هذا الشكل من الاستعمار الجديد يخدم بشكل خاص في فرض المفاهيم والأيديولوجيات الغربية على الدول النامية. ويخفي خطاب التنمية "حقبة تدخل أكبر من جانب الوكالات الدولية في الشؤون الداخلية للدول النامية" من خلال برامج ليست ذات أولوية للدول النامية[5].

ظهرت قضية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، حيث بدأت عملية ضخ التمويل، وأسهمت بمهننة بُناها، وزادت من اعتماد هذه المنظمات على الوظائف والرواتب[6]، حيث يمثل التمويل الخارجي وتحديداً الغربي للمنظمات غير الحكومية عصب وجودها وديمومتها، وتخضع عمليات التمويل لشروط ومعايير الممولين.

تتحدد **مشكلة البحث** في قضية التمويل الخارجي الغربي المشروط سياسياً للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية بعد اوسلو، مما كان له الأثر في الاعتماد عليه كمصدر رئيس لتنفيذ برامجها وأنشطتها، وارتباطها باستراتيجيات وأهداف الممولين الخارجيين المتمثلة بدفع عملية السلام، وليس تحقيق التنمية بكافة مجالاتها، وهذا بدوره انعكس على طبيعتها ومهامها. وللإحاطة بموضوع البحث تحاول الدراسة الإجابة على سؤال كيف أثر التمويل الخارجي المشروط سياسياً على المنظمات غير الحكومية بعد أوسلو؟، وما هو حجم التمويل الخارجي المقدم للمنظمات غير الحكومية؟، وما هي مصادره؟.

وينطلق الباحث **من فرضية** مفادها: للتمويل الخارجي المشروط سياسياً المقدم من الجهات المانحة أجندات خاصة تستجيب لها المنظمات غير الحكومية أكثر من تلبيتها لاحتياجات وأولويات تنمية المجتمع الفلسطيني، وتغيب البرامج الوطنية تجاه أولويات التمويل من برامج المنظمات غير الحكومية مما أثر على طبيعتها ودورها ومهامها ومجالات عملها".

وتعود **أهمية البحث** كونه يعالج قضية محورية ملازمة لركيزة من ركائز المجتمع المدني متمثلة في المنظمات غير الحكومية التي ينظر اليها كشريك في عملية التنمية، فتبني هذه المنظمات لأجندات الممولين يحرفها عن مسارها الوطني المناط بها، لذلك برزت ضرورة دراسة التمويل الخارجي المشروط سياسياً للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وتحليل أثر هذا التمويل على تلك المنظمات، في ظل شروط التمويل السياسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي نهاية العام 2019م.

وانسجاماً مع كوْن الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية التحليلية سيتم الاعتماد على **المنهج** الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، كما لجأ الباحث إلى استقراء نتائج بعض الدراسات العلمية السابقة للإجابة عن التساؤلات التي طرحتها الدراسة.

2. واقع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية

1.2 نظرة تاريخية:

نشأت منظمات المجتمع المدني في ظل الدولة، في حين أن المجتمع المدني الفلسطيني تكوْن خارج سياق الدولة وفي ظل غياب الاستقلال والسيادة الوطنية. ويؤرّخ نشوء العمل الأهلي الفلسطيني لمنتصف القرن التاسع عشر، حيث تم تأسيس (15) جمعية فلسطينية خيرية وأدبية. وفي ظل الاحتلال البريطاني شهدت نمواً وانتشاراً ونشطت في المجال السياسي وتعزيز الوعي الوطني ومقاومة الاستعمار البريطاني والمشروع الاستيطاني الصهيوني[7]. ونتاج تهجير الشعب الفلسطيني عام 1948م انقطعت عملية التراكم للمراحل الماضية، وانحلت أو جمد نشاط المؤسسات تلقائياً التي ظهرت قبل عام 1948م لغياب القاعدة المجتمعية لوجودها[8]. ومع تأسيس منظمة التحرير وانطلاق الثورة الفلسطينية، أولت المنظمة أهمية للاتحادات والنقابات كنوع من ترسيخ الهوية الوطنية وحماية الشعب من الاندثار، واستطاعت الحركات الفلسطينية بدعم منها من تحويل المنظمات الأهلية إلى مكاتب سرية لها تمارس من خلالها عملها التنظيمي وحملت على اكتافها المهمة الوطنية[9].

بحلول عام 1991م وتزامناً مع مؤتمر مدريد للسلام أنشئت المراكز الممولة من الخارج والموجهة نحو التنمية، بالإضافة إلى عشرات المراكز البحثية التي تدعمها الجهات المانحة[10]. ومع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م تدفقت المساعدات الدولية إلى الأراضي الفلسطينية وشكلت المنظمات غير الحكومية قناة هامة لجلبها، وبدأت أعدادها في التزايد بوتيرة سريعة[11]، مما استدعى ضرورة تنظيم هذا

القطاع، وصدر قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لتنظيم قطاع المنظمات غير الحكومية[12]، وتبعه قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون المذكور. وأنشأت السلطة في العام 2012م هيئة شؤون المنظمات الأهلية للمساهمة في وضع وتحديد الأولويات الوطنية بالمشاركة بين المنظمات الأهلية وكافة الجهات الحكومية. كما تم إنشاء "مفوضية منظمات المجتمع المدني" عام 2014م بهدف تحسين التواصل بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني[13]. من جانب آخر عمدت أكثر من (200) منظمة غير حكومية على إعداد "مدونة سلوك" للمنظمات حددت فيها المبادئ التي يتوقع من المنظمات غير الحكومية الامتثال لها ومنها: رفض التمويل المشروط سياسياً[14].

2.2 عدد المنظمات غير الحكومية

بلغ عدد المنظمات غير الحكومية في العام 2020م حوالي (3400) مؤسسة مسجلة لدى وزارة الداخلية الفلسطينية[15]، وفي العام 2016م بلغت (3600) منظمة، تتوزع ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع (2800) و(800) منظمة على التوالي[16]. أما عام 1999م بلغ عددها (261) منظمة. وتنتشر في المناطق الحضرية الفلسطينية كرام الله والقدس وغزة، لقربها من مكاتب ومقرات المانحين ومكاتب السلطة الفلسطينية، ويقع في مدينة رام الله وحدها تقريباً (25%) من المنظمات المسجلة[17].

3.2 قطاعات وبرامج العمل للمنظمات غير الحكومية

حسب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (9) لسنة 2003م تعرّف المنظمات غير الحكومية بالآتي: "الجمعية: شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية. ويدخل ضمن تعبير الصالح العام أن تهدف الجمعية إلى خدمة شريحة أو فئة اجتماعية أو مهنية معينة، ويشمل تعبير الجمعية الهيئة الأهلية والجمعية الخيرية والهيئة غير الحكومية"[18].

ينصب اهتمام المنظمات غير الحكومية في فلسطين على تقديم الخدمات الاجتماعية، في ظل تضاؤل التدخل في قضايا السياسة العامة. وتتسم بهوية غير واضحة المعالم، ويلاحظ أن هناك فجوة ما بين رسالتها وأهدافها ووظيفتها وبين دورها الفعلي، وباتت التخصصية الفعلية لهذه المنظمات محدودة. وتتنوع البرامج والقطاعات التي تقوم بها، وتعمل بأكثر من برنامج في ذات الوقت[19]. وتمارس المنظمات عملها في غالبية القطاعات كالتعليم والثقافة، والشباب والرياضة، والطفولة، والنوع الاجتماعي، والصحة، والحوكمة، وحقوق

الإنسان والديمقراطية وغيرها. ويلاحظ الانتشار الواسع للندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تعقدها غالبية المنظمات في المجالات المختلفة، حيث تستحوذ تلك القطاعات والبرامج اهتمام الممولين.

3. التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية

تعتبر قضية التمويل من أهم العوامل التي تعيق عمل المنظمات وتحد من نشاطها. ويلعب التمويل المالية دوراً محورياً في تحديد اتجاهاتها، وتتأثر قضية الحصول على التمويل بجدول أعمال الجهات المانحة واستراتيجيتها وأهدافها، التي تحرص على تقديم الدعم الفني والمالي للمنظمات غير الحكومية[20].

1.3 حجم التمويل ومصادره

مع إنشاء السلطة الفلسطينية واهتمام المانحين بدفع عملية السلام تضاعف تدفق الأموال في الأراضي الفلسطينية سواء للسلطة أو المنظمات. وحصلت المنظمات غير الحكومية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2015م وفقاً لتقديرات حكومية رسمية على تمويل أجنبي مقداره (800) مليون دولار، وحسب تقديرات هيئة شؤون المنظمات الأهلية الفلسطينية تحصل تلك المنظمات سنوياً على (1.6) مليار دولار[21]، ويقدّر ما قدمه الممولون بحوالي (34) مليار دولار لمؤسسات فلسطينية خلال الفترة بين 1994م و2017م[22]. وتموّل (80%) من ميزانية المنظمات الفلسطينية غير الحكومية من قبل الجهات المانحة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[23].

وتتعدد مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية، حيث لا تستطيع الحفاظ على ديمومتها بدون المصادر المالية، ويمكن إجمالها بثلاثة مصادر: التمويل الذاتي باعتماد المنظمة على ذاتها، والتمويل الحكومي الذي تقدمه الحكومة للمنظمات، والتمويل الخارجي سواءً كانت الجهة المانحة دولاً أو منظمات.

وتتنوع مصادر التمويل الخارجي الغربي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية من دول ومنظمات، ومنها: دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمات الأوروبية، والوكالات الحكومية الغربية الرسمية كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والمفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي (EC)، إلخ[24]. وتتلقى المنظمات تمويلها من أكثر مصدر في آن واحد، فقد ارتفعت النسبة المئوية للمنظمات التي تتلقى الدعم من صناديق خارجية من (38.9%) عام 2000م إلى (46.8%) في العام 2008م، وانخفضت حصة تمويل السلطة للمنظمات غير الحكومية من (29.2%) في العام 2000م إلى (13.4%) في العام 2006م[25].

2.3 معايير التمويل وشروطه:

يخضع التمويل الأجنبي لمجموعة من المعايير والشروط التي يضعها الممولون وفقاً للتشريعات القانونية الناظمة، والبرامج التمويلية، لتعبّر عن مصالحهم وأهدافهم وبما يتلاءم وتوجهاتهم. ويقدم التمويل وفق شروط تهدف إلى التنفيذ السليم للمشروع الممول وتحقيق الشفافية والمحاسبة، وترسيخ ثقافة التبعية.

وتتفاوت معايير التمويل وشروطه ما بين ممول وآخر، إلا أنها تتطابق ويمكن حصرها بالآتي[26]:

- معايير إدارية مالية: وتتمثل في آليات واجراءات كتابة مقترح المشروع، ومنهجية التوظيف، والنماذج الإدارية المستخدمة، وتولي الجهة الممولة اهتماماً أساسياً بهذه الجوانب.
- معايير فنية: وهي الشروط التي يطلب الممول تواجدها في السلعة/الخدمة المقدمة للمستفيد، كأن يشترط الممول مواصفات محددة سالفاً في الخدمة المقدمة، بهدف ضمان رجوع العائد إليه.
- معايير سياسية وقطاعية: وتتخذ هذه المعايير عدة أشكال منها: تحديد الفئة المستهدفة كالانتماء السياسي، وتضمين بند "نبذ الإرهاب" وتجريم المقاومة وفصائلها، وتحديد مجالات وقطاعات ومناطق للعمل دون غيرها: كمنع التمويل عن أنشطة معينة في مناطق (ج) الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية، ومنع إقامة مشروعات بنية تحتية في مخيمات اللاجئين، ورفض تمويل مشاريع ومؤسسات تدعم حركة مقاطعة إسرائيل، واشتراط التعاون مع مؤسسات دولية تعمل في نفس المجال، كما حدث في مشروعات التعاون مع مؤسسات إسرائيلية بهدف تسريع وتشجيع التطبيع، والتركيز على قطاعات محددة كالدمقرطة، وتمكين المرأة، وغيرها.

ويرتبط تحقيق هذه الشروط بتنفيذ أهداف الممول المتمثلة في دفع "عملية السلام" والتركيز على الأنشطة غير التنموية. فمعيار قبول أو رفض شروط ومعايير التمويل يتحدد بمدى ملاءمتها وانسجامها مع الحاجات والحقوق والمصالح المتبادلة بين الممولين ومتلقي التمويل، فالشروط والمعايير الإدارية والمالية التي تنظم العلاقة ما بين كلا الجهات تعتبر مقبولة كونها لا تفرض شروطاً سياسية وأخلاقية على المنظمات غير الحكومية، وتتحدد من قبيل تقديم تقارير تنفيذ المشاريع والمتابعة لضمان الشفافية، بعكس الشروط السياسة التي تنزع عن المنظمات غير الحكومية سمة الوطنية وتجريم العمل النضالي والوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي[27].

وتنسجم شروط التمويل الأمريكية والأوروبية، فالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تشترط تقديم المنح والتمويل بعدم دعم المنظمات المتلقية للإرهاب[28]، وكذلك شروط الاتحاد الأوروبي للتمويل المعدلة الصادرة في كانون الأول عام 2019م، والتي تقيّد متلقي التمويل بسياسات الاتحاد الأوروبي، ولا يمكن الاستفادة من المنح إلا بالموافقة المسبقة على تلك الشروط الواردة في اتفاقيات التمويل. فقد نصت تلك الشروط في الملحق (G) ملحق (II) بند (1.5) مكرر على أنه: "يجب على المستفيدين من المنح

والمقاولين ضمان عدم استفادة أو اشراك متعاقدين من الباطن والأشخاص الطبيعيين، بمن فيهم المشاركون في حلقات العمل و/أو التدريب والمستفيدون من الدعم المالي لأطراف ثالثة، في قوائم التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي". كما نص الملحق (G) ملحق (IV) بند (1): "يكون المستفيد مسؤولاً عن احترام التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي في منح العقود"[29].

وتتعلق التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي التي تم تبنيها من مجلسه بتاريخ 2009/6/15م، بمكافحة الإرهاب، إذ حددت الأشخاص والكيانات والجماعات الذين تورطوا في أعمال إرهابية. وأدرجت فصائل من المقاومة الفلسطينية وأذرعها العسكرية ضمن قوائم الكيانات الإرهابية وهي: كتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكري لحركة فتح)، حركة المقاومة الاسلامية حماس وذراعها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام، وجبهة التحرير الفلسطينية، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة[30].

فدعم "الإرهاب" مرفوض من الممول ويستوجب وقف وسحب التمويل من الجهة المتلقية، فقد قررت الحكومة الهولندية وقف دعم اتحاد لجان العمل الزراعي الفلسطيني إثر اعتقال موظفان من الاتحاد اتهما بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، علماً أن الحكومة الهولندية دعمت الاتحاد بـ 20 مليون دولار في العام 2017م [31].

3.3 موقف المنظمات غير الحكومية من التمويل المشروط

يتعارض التمويل المشروط مع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية للعام 2000م، المادة (32) التي تنص على أنه: "يحق للجمعيات والهيئات تلقي مساعدات غير مشروطة لخدمة عملها". إلا أن ردود فعل المنظمات غير الحكومية تباينت على الشروط السياسية للاتحاد الأوروبي للدعم، إذ أظهرت بعضها مرونة في مواجهة التمويل المشروط، مبررة بأن الاتحاد الأوروبي يعد أكبر جهة مانحة لها، ورفض التمويل سيؤدي إلى انهيارها. في مقابل المنظمات الرافضة للتمويل المشروط، كوْن هذه الشروط تجرّم كفاح الشعب الفلسطيني وينزع الشرعية الدولية والقانونية عن طبيعة حقه في المقاومة[32].

فقد وقعت (132) مؤسسة نهاية عام 2019م على رسالة موجهة للاتحاد الأوروبي، عبّرت فيها رفضها لتلك الشروط، وإعلانها عن حملة رفض التمويل المشروط[33]. وأصدرت الحملة الوطنية الفلسطينية في 2019/12/30م بياناً أكدت فيه أن التمويل المشروط سياسياً مرفوض مبدئياً جملة وتفصيلاً، مهما بلغ حجمه ومهما كانت مبرراته حتى لو ادّى ذلك إلى انهيار المؤسسات وتوقفها عن أداء عملها الحيوي[34]، كما جمّد المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) مشروعاً مع الاتحاد الأوروبي بقيمة

(1.2) مليون يورو مع بداية العام 2020م، بعد رفض المركز شرطاً للاتحاد يتعلق بمكافحة الإرهاب[35]. كما عبرت منسقة الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "عدالة"، إنّ (400) مؤسسة كلها رافضة للتوقيع على الشروط الأوروبية للدعم وغالبيتها ستخسر القيمة المالية من الاتحاد[36].

أما شبكة المنظمات الأهلية (تضم الشبكة في عضويتها 133 مؤسسة)، فقد أكدت على ضرورة التفاوض والجلوس والحوار بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني كوْن مسألة الشروط تقتصر على البعد المالي في العقود، وليس السياسي. وأشارت أن الشروط موجودة من العام 2001م، والذي تغير وضعها في الملحقات الفنية للعقد، التي تتضمن الشروط المالية للمنحة نفسها، بمعنى أنه يمنع تحويل الأموال للأحزاب السياسية[37]. كما قامت الشبكة بمراجعة الشروط الأوروبية ودراستها، وتم التوصل إلى الحد الأدنى المقبول مرحلياً. وأكدت أن هناك رسالة توضيحية وصلت من الاتحاد الأوروبي تؤكد على المبادئ الرئيسية للشعب الفلسطيني، وتطلب أن لا يذهب التمويل المالي للأحزاب، وقامت الشبكة بتخيير المؤسسات بقبول التمويل أو رفضه[38].

فمواقف المنظمات غير الحكومية تجاه التمويل المشروط ثلاثة؛ الأول: يرفض التساوق بشكل مبدئي وقاطع للشروط ويدعو إلى مقاومتها وإبطالها، يتمثل في الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط كوْن الشروط سياسية في المقام الأول؛ والثاني يدعو للتفاوض والجلوس والحوار بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني كوْن الشروط تقتصر على البعد المالي وليست ذات علاقة بالشأن السياسي ويمثله شبكة المنظمات غير الحكومية، والثالث يتمثل بموقف المنظمات المتساوقة مع شروط التمويل سواء كانت أميركية أو أوروبية، ويمثل قلة قليلة في المجتمع المدني الفلسطيني[39].

وطالبت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في شروط التمويل الجديدة التي وضعها على مؤسسات المجتمع المدني[40].

4.3 أثر التمويل على المنظمات غير الحكومية

أثّر اعتماد المنظمات غير الحكومية على التمويل الخارجي المشروط سياسياً في تمويل برامجها وأنشطتها عليها، ووضعها في دائرة الاتهام، فالبرامج التي تنفذها والقطاعات التي تعمل فيها تأتي امتثالاً لبرامج الممولين وشروطها، ولا تأتي استجابة لحاجة المجتمع الفلسطيني ولا تقع ضمن أولويات التنمية الفلسطينية، ويُضعف علاقات وروابط تلك المنظمات بالمجتمع المحلي. ولا نضع كافة المنظمات غير الحكومية في سلة واحدة، إنما التركيز على المنظمات التي تقبل التمويل السياسي المشروط. وسنبيّن فيما يأتي أثر التمويل الخارجي على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من حيث علاقاتها مع البيئة الداخلية والخارجية وأدوارها ومهماتها:

أ. علاقة المنظمات غير الحكومية بالبيئة الداخلية والخارجية

1) على مستوى العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية

أسهم التمويل الخارجي وتنافس الحصول عليه على علاقة المنظمات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة أن كلاهما يعتمد على التمويل الخارجي كمصدر أساسي لتمويل برامجه وأنشطته. وقد تعددت أشكال العلاقة فيما بينهما وفقا لتعدد أنماط ووظائف المنظمات فمن التكامل والتنسيق والتعاقد بين أنشطة المنظمات والوزارات المختلفة، إلى المواجهة التي اتخذت أوجه عدة كالضغوط والانتقاد والتصارع، خاصة منظمات حقوق الإنسان[41]، والتنافسية على الدور والمجال وتقديم الخدمات، وسببها الصراع على التمويل[42].

وتمثل أزمة عام 1999م بين المنظمات والسلطة مثالاً على الصراع بخصوص التمويل أدت لإنشاء وزارة المنظمات الأهلية[43]. وكمثال على العلاقة المتوترة، شنت بعض الجهات الموالية للسلطة في الصحافة المحلية في النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم حملة ضد المنظمات غير الحكومية والتشهير بها وأطلقت عليها ألقاب من قبيل "القطط السمان" تحت ذريعة استغلال أموال المانحين للثراء الخاص وعلى حساب السكان المعوزين، واعتبرت السلطة الفلسطينية منظمات حقوق الإنسان التي تنشر معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان على أنها خدش وتهديد لصورتها محلياً وخارجياً[44].

2) على مستوى العلاقة مع الممولين

في ظل غياب الأولويات التنموية، شكّل تلاقي المصالح سبباً مهماً في تقديم التمويل، مما خلق تبعية للممول وبروز شريحة "وكلاء محليين" للممولين وتؤثر على بقاء واستدامة المنظمات نفسها وتجعلها مرتهنة لمواقف الممولين[45]، وشكل الازدياد في عدد المنظمات عامل إضعاف أمام الممولين، كؤن رفض منظمة ما لبرنامج ممول لا يعني رفضه فلسطينياً، بل هناك منظمات عدة ستقوم بتلقيه من الممول[46].

3) على مستوى العلاقة مع المجتمع المحلي

يسهم التمويل الخارجي وتحديداً من الجهات الغربية كمصدر رئيس لتنفيذ البرامج والأنشطة، في تقليل اعتماد المنظمات غير الحكومية على قاعدتها المحلية، مقابل تقوية روابطها مع الممول. وبيّنت نتائج استطلاع للرأي أجري عام 2006م حول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الآتي[47]: 57% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون بوجود فساد في المنظمات الأهلية الفلسطينية، و95% يعتقدون بوجود الواسطة والمحسوبية في التوظيف، و94% يعتقدون بوجود محاباة في تقديم المساعدات والخدمات للأقارب والمعارف، و89% يعتقدون بأن القائمين على المؤسسات يستخدمون موارد وممتلكات المؤسسة لأغراضهم واحتياجاتهم، و86% يعتقدون بأن كبار الموظفين في المنظمات الأهلية يتقاضون رواتب مالية عالية لا تتناسب مع الوصف الوظيفي وما يتطلبه من جهد، و83% يعتقدون بأن القائمين على المؤسسات يكتسبون امتيازات مالية مخالفة للقانون.

ويتشكل رأي المجتمع تجاه المنظمات الكبيرة التي تمارس نشاطها على نطاق مكاني واسع، ولديها حجم نشاط كبير نسبيا، وبرامج متعددة، وتدخل في علاقات واسعة مع جهات ممولة مختلفة، وهي تتفاعل مع التغيرات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بعمل المنظمات الأهلية، وربما كانت انطباعات الجمهور حول المنظمات الأهلية موجهة بالأساس إلى هذه المنظمات المرتبطة بأجندات خارجية مع الممولين، والمبتعدة عن النضال الفلسطيني، وعدم اتخاذها موقف واضح بشأن القضايا المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي[48].

4) على مستوى العلاقة فيما بينها

عملت المنظمات في أجواء ترهل العمل الحزبي بعد اوسلو، وفي ظل النمو الكبير في التمويل الخارجي، فقد استمر التنافس بين المنظمات ووجود الازدواجية في البرامج التي جرت محاولات لتجاوزها، وترافق معها تطور كبير على شكل وطبيعة العلاقات في أوساط المنظمات، وبلورت أنماطا متباينة من العلاقات، التي تميزت بتنوعها الغني من جهة، والحاجة الماسة إلى تطويرها، إلا أن التنافس على التمويل الخارجي للمنظمات شوّه العلاقة بين هذه المنظمات[49]، وخاصة تلك التي امتازت بمهننة بناها واتقنت مخاطبة قطاع الممولين واستجابت لأجندته، وتلك المنسجمة مع القاعدة الشعبية وتعاني من شح التمويل لعدم استجابتها لأجندات الممولين أو عدم اقتناعه بها[50]. وعلى الرغم من تكوين الشبكات التي تضم عدداً من المنظمات غير الحكومية مما أسهم في تنسيق برامجها، إلا أن التنسيق والتشبيك فيما بينها بقي ضئيلا لتفادي التداخل والتكرار في تنفيذ النشاطات[51]، وقد غلب على هذه العلاقة روح المنافسة غير الشريفة والتسابق إلى المصادر التمويلية المتوفرة، فالخلاف على العمل سمة للمنظمات غير الحكومية، وتصارع واضح على التمويل الخارجي، ولا يوجد بين المنظمات المختلفة اتفاق حول طبيعة العمل المجتمعي وكشفت عن ضعف التعاون بين المنظمات على مستوى التخطيط أو بناء البرامج[52]. وأسهم تمويل المانحين إلى مزيد من الانقسامات، وحتى تغذية الاختلافات الموجودة بينها.

ب. أدوار ومهمات المنظمات غير الحكومية

تعمل المنظمات غير الحكومية التي توصف بالمهنية والاحترافية والكفاءة الإدارية والتنظيمية، كوسيط بين المستويين العالمي والمحلي، ويؤثر التمويل في أجندات المنظمات غير الحكومية لأن المانحين يأتون بأجنداتهم وأولوياتهم. وكان للتمويل الخارجي المشروط سياسياً أثره على المنظمات التي استجابت لشروط الممولين مما شكل خطورة التمويل الأجنبي، ويمكن تناول ذلك من حيث:

1) البرامج المعولمة

انعكست سياسات المانحين الغربيين الليبرالية على المنظمات غير الحكومية، من خلال أنواع الأنشطة التي تشارك فيها وامتثالها لأجنداتهم، بحيث أصبحت المنظمات جزءاً منها وبما يتناقض مع الثقافة الوطنية.

تمثل عمل المنظمات غير الحكومية ما قبل اوسلو في تدعيم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه وترسيخ الهوية الوطنية، وشكّلت البرامج الوطنية الرافعة لعملها. وبعد اوسلو وتدفق أموال المانحين، أفضت إلى توجهات جديدة كجزء من جهود المانحين لدعم وبناء عملية السلام[53]، وغدت البرامج والقطاعات التي تعمل وفقها المنظمات غير الحكومية استجابة لأهداف المانحين المشروطة ولكي تتوافق مع إطار عمل أوسلو. وغيرت تلك المنظمات برامجها لخدمة "عملية السلام"، فأخذت تنفذ طائفةً متنوعةً من المشاريع الأكثر ملاءمةً لسياقات ما بعد النزاع التي أثَّرت في البرامج الوطنية تأثيرًا بالغًا[54]. وبدا واضحاً غياب الإرادة الفلسطينية في تحديد أولويات الدعم، حيث رسم الممولون سياسات الدعم وتحديد المشاريع دون استشارة الجهة المستهدفة ودون الأخذ بعين الاعتبار الحاجات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني وأولوياته[55].

ولعبت شروط الممولين وخاصة المتعلقة منها بنبذ الإرهاب، وتنفيذ البرامج وفق المسوغات الخارجية دورا بانقطاع الصلة بين المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية في فلسطين، وتحديداً مع انتفاضة عام 2000م، وتبين أن النشطاء فيها غير قادرين على التوفيق بين الحاجات المهنية والتنموية وأهداف منظماتهم وبين البرامج الوطنية، ومن جانب آخر تقترب برامج معظم المنظمات غير الحكومية من البرامج المعولمة في اختيار الأولويات ضمن قطاعات العمل فتركز على الأسرة والسياسات الجندرية دون التركيز على خدمات القطاع الصحي والتعليمي، والتمحور حول الفرد على حساب المجتمع[56]. وبالتالي مقابل المؤسسات التي كانت تحافظ على هويتها الوطنية نشأت منظمات تعمل وفق أجندة الممولين وفي كافة المجالات التي يتوفر فيها التمويل، وهذا الموضوع يندرج في عملية "اللاّتَسْييس" للمجتمع والإنسان الفلسطيني، ولذلك نشأت مؤسسات لا علاقة لها بالأجندة الوطنية[57].

2) المهننة والاحترافية

وفَّر التمويل الخارجي رواتب عالية وامتيازات لقادة معظم المنظمات غير الحكومية، وبات بمقدور هؤلاء القادة أن ينسجوا علاقات مع الفاعلين المحليين والدوليين[58]، مما أدى لبروز مفهوم "النخبة المعولمة"[59]، فتحول قادة المنظمات من مناضلين يمثلون الفصائل في اللجان الشعبية إلى موظفين مهنيين يمثلون منظمات غير حكومية قطاعية، فعملية إنشاء المنظمات تفرض الحدود الجديدة لعمل هؤلاء المناضلين وتشكل المشهد الجديد وتعطي معنى لنشاطاتهم، حتى باتت بعض المنظمات تعرف باسم رئيسها لا بذاتها[60]. وأضحت سمة تلك المنظمات الاحترافية وإضفاء الطابع المهني المتجسد في قدراتها التنظيمية والكادر المهني، والمهارة في كتابة مقترحات المشاريع وتنفيذها، لتصبح جهات فاعلة في سعيها للحصول على التمويل.

3) اللاسياسية

أسهم التمويل الخارجي المشروط، في خلق هوة بين المدني والسياسي، فتقدم المساعدات المشروطة سياسياً للمنظمات غير الحكومية بهدف الإذعان والخضوع لبرامج مفروضة عليهم من الممولين[61]، ويتم التساوق مع هذه البرامج والقبول بها لإعادة إنتاج الرسائل السياسية والمناهضة للتنمية التي يبعثها الممولون، وإعادة نشرها تحت مزاعم وطنية وقومية لتعزيز مجتمع مدني فلسطيني من خلال عملية موجهة لإعادة التأهيل الثقافي لجيل جديد من المنظمات غير الحكومية الإدارية المجردة من التوجهات السياسية[62]، فالبرامج والأنشطة والمشاريع التي نفذت في مجال تعزيز الديمقراطية كمثال شكلت خطراً على الديمقراطية ذاتها ويكمن ذلك بقيام الممولين بدعم المنظمات غير الحكومية على حساب الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، وانسجام هذه المشاريع بالسياسات النيوليبرالية التي انطلقت من كؤن السوق محور التغيير وساحة الدفاع عنه، والذي أدى بالنهاية الى تراجع العمل السياسي مجتمعياً وسيادة مفهموم "التمكين" واضعاف الأحزاب والانخراط المدني في العمل السياسي[63]. وغالبية تقارير هذه المنظمات الموجهة إلى الجهات الخارجية المانحة المكتوبة باللغة الانجليزية يغلب عليها الطابع المهني والفني وغياب الايديولوجيا والشأن السياسي.

4) التغيير في الهوية

شكل نمو أعداد المنظمات غير الحكومية، وتساوقها مع أجندات الممولين في تحول الإنتاج المعرفي جذرياً لينسجم والمعارف التي تروجها المؤسسات الغربية الليبرالية، وتقوم هذه الأشكال الجديدة من المعرفة على مفاهيم الاستعمار الجديد التي تهدف إلى تغيير الهياكل والعلاقات الاجتماعية بغرض الهيمنة والسيطرة عليها[64]، وتسهم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بشكل كبير في نقل المعرفة وتسويقها واستهلاكها، وهي بذلك تدفع باتجاه التغريب الذي يمثل صورة من صور الاستشراق بهدف إعادة تكوين الهوية والوعي الفلسطيني ببذر مفاهيم الديمقراطية والعقلانية والحداثة والحكم الرشيد والحوكمة واللاعنف. ويتم ذلك بالتناغم مع المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في فلسطين[65]. فأضحت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية نتاج التبعية المالية غريبة عن المجتمع الذي تمثله أو تسعى إلى خدمته فيما نسجت علاقة حسنة ومتينة مع عواصم التمويل[66].

5) جمع المعلومات

انسجاما مع صيغ عقد التمويل الموقع ما بين الممول ومتلقي التمويل أضحت المنظمات غير الحكومية بما تنتجه من أبحاث ودراسات واستطلاعات رأي تتناول الظروف المعيشية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية

والصحية وغيرها للمجتمع الفلسطيني، إلى جانب المؤتمرات وورش العمل، مصدراً رئيساً للمعلومات حول الواقع الفلسطيني وتوجه تلك المعلومات إلى مجتمع الممولين.

ويستخدم الممولون تلك المعلومات في رصد حركة الشارع الفلسطيني ومعرفة اهتماماته وتوجهاته ورسم سيناريوهات مستقبله وتشخيص مواطن قوته وضعفه[67].

6) التطبيع

تعد التغيرات الأبرز في أدوار ومهام المنظمات غير الحكومية تجاوز الحدود الوطنية والتشبيك مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية. والتي تؤدي الى التطبيع مع إسرائيل، وذلك من خلال مؤسسات تتعاون في المجالات البيئية أو الصحية وغيرها[68]، ومن خلال إقامة مشاريع وبرامج مشتركة كالمؤتمرات والندوات وتشكيل الوفود المشتركة، كبرامج قيادات شابة تجمع بين شباب فلسطينيين وإسرائيليين، ومسيرة نداء السلام النسوية في أريحا تشرين أول 2017م التي شارك فيها نسوة إسرائيليات وفلسطينيات التي نظمتها حركة "نساء يصنعن السلام" الإسرائيلية. وغيرها من البرامج الممولة خارجياً والتي تقوم أساساً على تدعيم عملية السلام، وإعادة إنتاج الهوية الفلسطينية وتقبّل اسرائيل في المنطقة، ليصبح التطبيع جزءاً أساسياً من برامج التمويل والذي تتساوق معه المنظمات غير الحكومية، انطلاقا من قاعدة الحوار والتسامح والتطبيع[69].

وفي هذا السياق يبيّن مدير المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة واللاجئين "بديل" إلى أن الممولون الأوربيون يحاولون في بعض الأحيان فرض التطبيع مع الاحتلال عن طريق تصميم وتمويل مشاريع مشتركة مع الإسرائيليين وتشجيع مؤسسات مندمجة في التطبيع، ومتورطة في مشاريع عنوانها الكبير النيولبرالية التي يتم تحتها ضرب الأحزاب السياسية وفكرة المقاومة[70].

7) التبعية والهيمنة

أدى الامتثال والاستجابة لشروط التمويل لتبعية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية للجهات المانحة، وشكّل ذلك تغيرا بالمفاهيم التي تتداولها المنظمات غير الحكومية من خلال تركيزها على أولويات المانحين التي تسوّق على أنها برامج فلسطينية والنضال من أجلها نضال وطني.

ومع محاولات تلك المنظمات أن تنأى بنفسها عن الارتباط بأية جهة داخلية فلسطينية، أسهم التمويل والمنح الأجنبية لتنفيذ الأنشطة والبرامج وتسيير أعمال تلك المنظمات، وفقاً لأجندات وأهداف وشروط الممولين، لتجد نفسها منغمسة في مشكلة التبعية[71]، وأضحت عملية ذاتية التعزيز يحفزها السعي للحصول على التمويل وفق أجندات الممولين، وكلما كانت المنظمة أكثر امتثالاً لمعايير المانحين، كلما أصبحت منظمة "جديرة بالثقة"[72].

4. الخاتمة

تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية في فلسطين خلال فترة زمنية وجيزة، وترافق معه بروز قضية تمويلها، والمصادر التي تقدم الدعم لها، والتي كان النصيب الأكبر منها للممول الخارجي إلى جانب تراجع التمويل الرسمي وغير الرسمي الفلسطيني، وأثير حول التمويل الخارجي المشروط سياسياً الشكوك في ظل إعلان الممولين بشكل صريح دعم البرامج والقطاعات التي تخدم العملية السلمية، إلى جانب اشتراط بعض الممولين التوقيع على وثيقة مكافحة ونبذ الإرهاب، ونتج عن التنافس على التمويل علاقات متوترة ما بين المنظمات ذاتها التي غاب عنها التنسيق في البرامج والأنشطة التي تنفذها، إلى جانب توتر العلاقة مع السلطة الفلسطينية بسبب التمويل الخارجي وأجنداتها والتي نظر اليها بعين عدم الرضى مجتمعيا. وللتمويل الخارجي المشروط سياسياً أجندات خاصة استجابت لها بعض المنظمات غير الحكومية أكثر من تلبيتها لاحتياجات وأولويات تنمية المجتمع الفلسطيني، في ظل غياب البرامج الوطنية تجاه أولويات التمويل من برامج المنظمات غير الحكومية مما أثر على طبيعتها ودورها ومهامها ومجالات عملها.

وعلى الرغم من الآثار المترتبة على التمويل الخارجي المشروط سياسياً إلا أنها ليست حتمية، ويمكن تجاوزها من خلال مجموعة من الإجراءات ومنها:

- تحديد الموقف من التمويل الخارجي واشتراطاته بحيث يتم اعتماد سياسة رسمية حول التمويل الخارجي، يشارك في صياغتها الجانب الرسمي والمنظمات غير الحكومية.
- اعتماد استراتيجية وطنية تحدد الأولويات الوطنية للتنمية وبالتنسيق والشراكة ما بين الجانب الرسمي وغير الرسمي.
- التحول نحو المنظمات العربية والإسلامية والدولية المناصرة للقضية الفلسطينية لطلب التمويل.
- إعادة النظر في شكل وأسلوب علاقات التمويل الأجنبي جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية، وبناء شكل حقيقي من الشراكة مع الممولين بتصميم وتخطيط ومتابعة الأنشطة الثنائية حسب الأولويات الوطنية.
- الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والقادرة على توفير فرص الاستدامة الذاتية.
- البحث في آليات دمج المنظمات غير الحكومية المتشابهة والتي تمارس ذات البرنامج، والتركيز على تنفيذ المشروعات طويلة الأمد التي تساهم في تحقيق التنمية.

5. الهوامش:

[1] BS HOLLA, "NGOs and Foreign Funding - Unchallenged Breaking India Forces," NGOs and Foreign Funding-Unchallenged Breaking India Forces", 2019, 3.

[2] Jelmer Kamstra& Schulpen Lau, "Worlds apart but much alike: Donor funding and the homogenization of NGOs in Ghana and Indonesia", Studies in comparative international development 50.3,2015, 332.

[3] Ketola Markus,"EU democracy promotion in Turkey: funding NGOs, funding conflict?", The International Journal of Human Rights, 15:6, 787-800.2011.DOI: 10.1080/13642987.2011.572551, 15.

[4] Anthony Bebbington, Riddell. Roger, "The direct funding of Southern NGOs by Donors: New Agendas and Old Problems", Journal of International Development: Vol. 7, No. 6, 1995, 882.

[5] Kamstra & Schulpen, "Worlds apart" , 339 .

[6] صبيح صبيح، "المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: تهجين المشروع الوطني مقابل التمويل الدولي"، جريدة حق العودة، العدد 51. كانون أول 2012، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/15، https://cutt.us/h7nEc ، 14.

[7] حسن لدادوة وجبريل محمد و جابر عزام، *علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بيها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2001)،1.

[8] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، "المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة"، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/8CuMa.

[9] عاطف أبو سيف، *المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني* (ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005)، 143-146.

[10]Rema Hammami, "Palestinian NGOs Since Oslo: From NGO Politics to Social Movements?", Middle East Report, no. 214, 2000, 16 –17.

[11] جيان فرانسيسكو كوستانيني واسطفان سلامة وماهر عيسى، *دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين–تحديث 2015، التقرير النهائي (فلسطين: مكتب الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة،* 2015)، 16.

[12]المقتفي، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/Isi7V

[13]كوستانيني وسلامة وعيسى، *دراسة مسحية*، 43.

[14]مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، "مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2008، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/7mGtd.

[15] الجزيرة نت، "الاتحاد الأوروبي.. شرط تمويلي جديد يغضب الفلسطينيين"، 30/1/2020، https://cutt.us/cTkUd.

[16] بكر اشتية، "فوضى الـ NGOs في فلسطين"، 2016/1/26، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/1، https://cutt.us/SKUB8.

[17]كوستانيني وسلامة وعيسى، *دراسة مسحية*، 16–17.

[18] مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، *الدليل الإرشادي حول قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية* (رام الله: مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية ، 2015)، 26.

[19] مجدي المالكي وياسر شلبي وحسن لدادوة، *تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2008)، 63.

[20] ناهض محمود أبو حماد، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م-2011م (دراسة ميدانية). (رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، غزة، 2011). ص96.

[21] اشتية، "فوضى الـ NGOs".

[22] الجزيرة نت، "الاتحاد الأوروبي".

23 Karin A.Gerster& Helga Baumgarten, Palestinian NGOs and their cultural, economic and political impact in Palestinian society. Rosa Luxemburg Foundation in Palestine, 30 December 2011, 2.

[24] خليل نخلة، *فلسطين: وطن للبيع* ،ترجمة عباب مراد (ط1، رام الله:مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011)، 247.

[25] المالكي وشلبي ولدادوة، *تعداد المنظمات*، xi–xiii.

[26]عمر شعبان إسماعيل، "حول التمويل المشروط، التنمية البشرية والاستقلال"، دنيا الوطن،2014/9/7، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/20، https://cutt.us/UiTDv.

[27] مركز بديل، "ورقة موقف: لماذا يرفض الفلسطينيون التمويل المشروط سياسياً؟"، 2020/1/20، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/20، https://cutt.us/nxMqP.

[28] أبو سيف، *المجتمع المدني*، 172-173.

[29]European Commission website: https://cutt.us/HGVVN.

[30] COUNCIL COMMON POSITION 2009/468/CFSP of 15 June 2009. updating Common Position 2001/931/CFSP on the application of specific measures to combat terrorism and repealing Common Position 2009/67/CFSP, Official Journal of the European Union.. 16.6.2009.https://cutt.us/SOiWw.

[31] سما الاخبارية، "هذا السبب..هولندا توقف دعم اتحاد لجان العمل الزراعي"،2020/7/22، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/22، https://cutt.us/pRyrI

[32]وكالة وطن للأنباء، "الثلاثاء يوم الحسم: عودة الجدل حول التمويل الأوروبي المشروط، 2020/6/28، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/uQ0t .

[33]عرب 48، "العزة: الاتحاد الأوروبي يدين المقاومة ويحاول تحويلنا لعملاء على أنفسنا"، 2020/1/25، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/KILKD.

[34]مركز بديل، "30 كانون أول 2019 ضد الإرهاب وضد التمويل المشروط: بيان الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط"، 2019/12/30، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/iQlAS.

[35]الجزيرة نت، "الاتحاد الأوروبي".

[36]وكالة وطن للأنباء، "التمويل المشروط وتجريم النضال الوطني ومحاولات تشويه دور مؤسسات المجتمع المدني"، 2020/5/30، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/CC2eq.

[37]وكالة وطن للأنباء، "التمويل الأوروبي المشروط يعصف بخلافات داخل مؤسسات المجتمع المدني"، 2020/4/12، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/iW5Jt.

[38]المصدر السابق.

[39]عرب 48 ، "العزة".

[40]وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، "عريقات يطالب الاتحاد الأوربي بالتراجع عن شروط التمويل الجديدة والاعتراف بفلسطين"، 2020/1/3، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/TTzzT.

[41] لدادوة ومحمد وعزام، *علاقات المنظمات*، 70-75.

[42] أبو حماد، التمويل الدولي، 87.

[43] نخلة، فلسطين: وطن، 197.

[44]Rema," Palestinian NGOs",16-17

[45] لدادوة ومحمد وعزام، *علاقات المنظمات*، 98.

[46] ساري حنفي ولايندا طبر، *بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية* (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2006)، 170.

[47] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، مشروع نزاهة، "استطلاع الرأي العام حول أوضاع المنظمات الأهلية الفلسطينية ومدى مراعاتها لقيم ومبادئ الشفافية والمساءلة"، حزيران 2006، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/17، https://cutt.us/8HpWQ.

[48] صبيح، "المنظمات غير الحكومية"، 15.

[49] لدادوة ومحمد وعزام، *علاقات المنظمات*، 46.

[50] فرسخ، "الترويج للديمقراطية"، 22.

[51] ماهر عيسى، أثر التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية على دورها في التأثير في السياسات العامة للسلطة الفلسطينية (1998م-2008 م) (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012)، 56.

[52] أبو سيف، *المجتمع المدني*، 171.

[53] حنفي وطبر، *بروز النخبة*، 58-59.

[54] طارق دعنا، "المجتمع المدني الفلسطيني: أين العِلّة" الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. 2013/4/14، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/21، https://cutt.us/ARWXK.

[55] أبو سيف، *المجتمع المدني*، 175.

[56] ساري حنفي و ليندا طبر، "النخبة الفلسطينية الجديدة المعولمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، مج17، ع67، صيف (2006)،73، 82.

[57]عرب 48 ، "العزة".

[58] دعنا، "المجتمع المدني".

[59] حنفي وطبر، *بروز النخبة*، 19.

[60] صبيح صبيح، *مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير* (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011).27.

[61] نخلة، فلسطين: وطن، 24.

[62] المصدر السابق ، 148.

[63] فرسخ، "الترويج للديمقراطية"، 6.

[64] دعنا، "المجتمع المدني".

[65] صلاح الزرو، "الاختراق الصامت "الوجه الآخر للمنظمات الدولية غير الحكومية في مناطق الصراع فلسطين نموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت، الكويت، مج42، ع40، 2014)، 167.

[66] أبو سيف، *المجتمع المدني*، 176.

[67] الزرو، "الاختراق الصامت "، 163.

[68]بلال الشوبكي، "المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني"، دنيا الوطن،2005/10/21، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/23، https://cutt.us/wlXtX

[69] اشتية، "فوضى الـ NGOs".

[70]عرب 48 ، "العزة".

[71] الشوبكي،"المعيقات المؤسسية".

[72]Kamstra & Schulpen, "Worlds apart", 349-350.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1) جيان فرانسيسكو كوستانيني واسطفان سلامة وماهر عيسى، *دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين–تحديث 2015، التقرير النهائي (فلسطين: مكتب الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة*، 2015).

2) حسن لدادوة وجبريل محمد و جابر عزام، *علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2001).

3) خليل نخلة، *فلسطين: وطن للبيع* ،ترجمة عباب مراد (ط1، رام الله:مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011).

4) ساري حنفي ولیندا طبر، *بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية* (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية، 2006).

5) صبيح صبيح، *مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير* (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء،2011).

6) عاطف أبو سيف، *المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني* (ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005).

7) ليلى فرسخ، "الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة الغربية وقطاع غزة"، سلسلة أوراق عمل تنموية، (مركز دراسات التنمية جامعة بير زيت، فلسطين، 2012).

8) مجدي المالكي وياسر شلبي وحسن لدادوة، *تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007* (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2008).

9) مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، *الدليل الإرشادي حول قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية* (رام الله: مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية ، 2015).

الأطروحات الجامعية

10) ماهر عيسى، أثر التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية الفلسطينية على دورها في التأثير في السياسات العامة للسلطة الفلسطينية (1998م–2008 م) (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012).

11) ناهض محمود أبو حماد، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م– 2011 –م (دراسة ميدانية). (رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، غزة، 2011).

الدوريات

12) ساري حنفي و ليندا طبر، "النخبة الفلسطينية الجديدة المعولمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، مج17، ع67، صيف (2006).

13) صلاح الزرو، "الاختراق الصامت "الوجه الآخر للمنظمات الدولية غير الحكومية في مناطق الصراع فلسطين نموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت، الكويت، مج42، ع40، 2014).

المنشورات الإلكترونية ومصادر الانترنت

14) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، مشروع نزاهة، "استطلاع الرأي العام حول أوضاع المنظمات الأهلية الفلسطينية ومدى مراعاتها لقيم ومبادئ الشفافية والمساءلة"، حزيران 2006، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/17، https://cutt.us/8HpWQ.

15) بكر اشتية، "فوضى الـ NGOs في فلسطين"، 2016/1/26، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/1، https://cutt.us/SKUB8.

16) بلال الشوبكي،"المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني"، دنيا الوطن،2005/10/21، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/23، https://cutt.us/wlXtX .

17) الجزيرة نت، "الاتحاد الأوروبي.. شرط تمويلي جديد يغضب الفلسطينيين"،30/1/2020، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/1، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/1، https://cutt.us/cTkUd.

18) سما الاخبارية، "هذا السبب..هولندا توقف دعم اتحاد لجان العمل الزراعي"،2020/7/22، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/22، https://cutt.us/pRyrl.

19) صبيح صبيح، "المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: تهجين المشروع الوطني مقابل التمويل الدولي"، جريدة حق العودة، العدد 51. كانون أول 2012، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/15، https://cutt.us/h7nEc .

20) طارق دعنا، "المجتمع المدني الفلسطيني: أين العِلّة" الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية. 2013/4/14، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/4/21، https://cutt.us/ARWXK.

21) عرب 48، "العزة: الاتحاد الأوروبي يدين المقاومة ويحاول تحويلنا لعملاء على أنفسنا"، 2020/1/25، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/KILKD.

22) عمر شعبان إسماعيل، "حول التمويل المشروط، التنمية البشرية والاستقلال"، دنيا الوطن،2014/9/7، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/20، https://cutt.us/UiTDv .

23) مركز بديل، "ورقة موقف: لماذا يرفض الفلسطينيون التمويل المشروط سياسياً؟"، 2020/1/20، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/3/20، https://cutt.us/nxMqP.

24) مركز بديل، "30 كانون أول 2019 ضد الإرهاب وضد التمويل المشروط: بيان الحملة الوطنية الفلسطينية لرفض التمويل المشروط"، 2019/12/30، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/iQlAS .

25) مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، "مدونة سلوك المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2008، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/7mGtd.

26) المقتفي، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/Isi7V.

27) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، "المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة"، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/2/23، https://cutt.us/8CuMa.

28) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، "عريقات يطالب الاتحاد الأوربي بالتراجع عن شروط التمويل الجديدة والاعتراف بفلسطين"، 2020/1/3، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/TTzzT

29) وكالة وطن للأنباء، "الثلاثاء يوم الحسم: عودة الجدل حول التمويل الأوروبي المشروط، 2020/6/28، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/uQ0t .

30) وكالة وطن للأنباء، "التمويل المشروط وتجريم النضال الوطني ومحاولات تشويه دور مؤسسات المجتمع المدني"، 2020/5/30، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/CC2eq.

31) وكالة وطن للأنباء، "التمويل الأوروبي المشروط يعصف بخلافات داخل مؤسسات المجتمع المدني"، 2020/4/12، تم الوصول إليه بتاريخ 2020/7/1، https://cutt.us/iW5Jt.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1) Anthony Bebbington, Riddell. Roger, "The direct funding of Southern NGOs by Donors: New Agendas and Old Problems", Journal of International Development: Vol. 7, No. 6, 1995.
2) COUNCIL COMMON POSITION 2009/468/CFSP of 15 June 2009. updating Common Position 2001/931/CFSP on the application of specific measures to combat terrorism and repealing Common Position 2009/67/CFSP, Official Journal of the European Union.. 16.6.2009.https://cutt.us/SOiWw.
3) European Commission website: https://cutt.us/HGVVN.
4) Rema Hammami, "Palestinian NGOs Since Oslo: From NGO Politics to Social Movements? ", Middle East Report, no. 214, 2000. https://www.jstor.org/stable/1520188?seq=1
5) Karin A.Gerster& Helga Baumgarten, Palestinian NGOs and their cultural, economic and political impact in Palestinian society. Rosa Luxemburg Foundation in Palestine, 30 December 2011.
6) BS HOLLA, "NGOs and Foreign Funding - Unchallenged Breaking India Forces, 2019. https://cutt.us/oi8LH
7) Jelmer Kamstra& Schulpen Lau, "Worlds apart but much alike: Donor funding and the homogenization of NGOs in Ghana and Indonesia", Studies in comparative international development 50.2015. DOI 10.1007/s12116-014-9169-8
8) Ketola Markus, "EU democracy promotion in Turkey: funding NGOs, funding conflict?", The International Journal of Human Rights, 15:6, 787-800.2011.DOI: 10.1080/13642987.2011.572551.